بيان أدلى به معالي السيد أحمد منوَّر
المحافظ بالإنابة ووزير المالية والخزانة، ممثلا للمالديف
في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية
جدة – المملكة العربية السعودية
مايو ٢٠١٧

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد لله رَبّ العَالَمِين، وَالصّلاة وَالسّلام على سيدنا محمَّدٍ، خاتم الأنبياء والمرسلين، وَعلى آله وَصَحْبِهِ أجمعين

سعادة رئيس البنك الإسلامي للتنمية، الدكتور بندر بن محمد حمزة أسعد حجار،
أصحاب السعادة، السيد الرئيس، السادة المحافظون والمحافظون المناوبون،
السيدات والسادة،

السّلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،

يشرفني أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي المحافظين معبرأ عن تقديري الصادق لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وللمملكة العربية السعودية على ضيافتهما الكريمة والسخية لنا جميعا، بما في ذلك وفد مالديف، منذ وصولنا إلى جدة.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

لقد ظلت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حقا ركنا متينا من أركان المساعدة الإنمائية لمالديف. وستظل حكومة مالديف وشعبها يشيدان على الدوام بمساهمة البنك الإسلامي للتنمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمالديف. وقد قدمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية دعما سخيا لتمويل مشاريع بالغة الأهمية في مضمار البُنى التحتية، مثل تطوير الميناء، ومشروع الطرق الفرعية، ومشاريع المياه والصرف الصحي، فضلا عن مشاريع التنمية الاقتصادية، مثل مشروع تنمية الشركات الصغرى، والتعليم العالي وتطوير التمويل الإسلامي في مالديف.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

لقد شهدت مالديف تنمية اجتماعية واقتصادية باهرة طيلة العقود المنصرمة. وقد أسفرت سياسات التحويل التي تأخذ بها حكومة الرئيس عبد الله ياميين عبد القيوم عن تسارع وتيرة نمونا من ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى معدل يتوقع أن يصل في هذه السنة إلى ٤,٧ في المائة. وتتجلى جهود ضبط أوضاع المالية العامة التي يُبتغى منها التحكم في النفقات وزيادة الإيرادات في الانخفاض الملموس في العجز المالي من ٧,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ إلى نسبة متوقعة قدرها٥,٠ في المائة هذا العام. ورغم عملية تطوير البنية التحتية في الآونة الأخيرة، فاق الدخل المحلي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مالديف، ٤٠ في المائة، وهي نسبة لا يستهان بها.

ورغم هذا التقدم، ثمة تحديات عديدة لا تزال قائمة لإبقاء النمو مطردا ومستداما وسالكا المسار المرسوم له لتحقيق رؤية الحكومة لتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد قادر على الصمود ومتسم بالتنوع. إن تشتت سكان بلادنا في مواقع شتى يجعل تقديم الخدمات العامة والبنية التحتية لهم عملية باهظة التكلفة. ولتذليل هذه العقبة، تعتزم الحكومة تجميع السكان بتطوير منطقة هولهوميل (Hulhumale)، مدينة الشباب في منطقة ميل الكبرى' وتمدين نحو ٧٠ في المائة من سكان مالديف في هذه المدينة الحديثة المزمع إنشاؤها. وستكون هولهوميل نموذجا لمجتمع قادر على الصمود في وجه الكوارث. وفضلا عن ذلك، ثمة مشاريع رئيسية أخرى تتعلق بالبنية التحتية يُعكف على تنفيذها في الوقت الحالي في منطقة ميل الكبرى، من بينها تحديث المطار الدولي وتوسيعه، وتشييد جسر يربط العاصمة ميل بالمطار وبهولهوميل.

ولأن مالديف تندرج في عداد أكثر البلدان عرضة لتأثيرات تغير المناخ، يحظى تدبر النفايات الصلبة بأولوية قصوى لديها. لذا، استهلت الحكومة مشروعا طموحا لتدبر هذه النفايات تجاوز تكلفته ١٠٠ مليون دولار يُنفَّذ بمساعدة مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف. وقد تعهد بنك التنمية الآسيوي بمبلغ ٥٠ مليون دولار، بينما التزم البنك الدولي بتقديم أكثر من ١٧ مليون دولار وخصصت الحكومة أرضا مستصلحة أُطلق عليها اسم مشروع القرية الصناعية يقام فيها مركز خاص لتجميع النفايات من المدينة. وتسعى الحكومة للحصول على مزيد من الأموال لإقامة مرفق لإحراق النفايات في جزيرة تيلافوشي يتيح تدمير النفايات بطريقة مراعية للبيئة. وأغتنم هذه السانحة فأشكر البنك الإسلامي للتنمية على اهتمامه بتمويل هذا المشروع بالتعاون مع صندوق التضامن الإسلاميّ للتنمية، إذ أضحت مالديف رسميا عضوا فيه وتعهدت بدفع مليون دولار لصندوق التضامن.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

تلتزم حكومة الرئيس ياميين أيضا بتنويع القطاع المالي في مالديف، ولاسيما قطاع التمويل الإسلامي. وتعتمد الحكومة رؤية تتمثل في جعل مالديف مركزا رئيسيا للتمويل الإسلامي في منطقة جنوب شرق آسيا. ويسرنا أن نلاحظ أن بنك مالديف الإسلامي يمثل مؤسسة راسخة القدم للتعاون بين المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاصّ وحكومة مالديف. وإنا نثق في أننا سنحصل على دعم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص المتواصل في توطيد عرى هذه العلاقة وجعل بنك مالديف الإسلامي محركا رئيسيا للتمويل الإسلامي في المنطقة.

وفضلا عن ذلك، يحدونا الأمل في تحقيق نتائج طيبة من المناقشات التي دارت بيننا وبين مختلف أعضاء البنك الإسلامي للتنمية في أثناء هذا الاجتماع. ومن هذا المنطلق، نأمل في إبرام اتفاقات تعاون مهمة مع مختلف أعضاء المجموعة، مثل اتفاق لتيسير التجارة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة يعزز تجارة النفط التي تتولاها الشركة المملوكة للدولة والمنظمة الحكومية للتجارة.

ونحن نختتم هذا الاجتماع ونبدأ مسعانا الجماعي لأن يظل البنك الإسلامي للتنمية محركا حاسما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمم الإسلامية، أتوقع بقدر كبير من الثقة استمرار توطيد عرى الشراكة بين مالديف والبنك الإسلامي للتنمية.

شكرا لكم.

والسّلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته